ورقة حقائق

السياسات الاسرائيلية وأثرها على التعليم في القدس الشرقية

شكّلت اتفاقيات أوسلو نقطة تحول للتعليم في فلسطين، حيث منحت الفلسطينيين القدرة على صياغة مناهجهم التعليمية بعد سنوات من الاحتلال الإسرائيلي. ومع ذلك، نفذّت سلطات الاحتلال منذ ذلك الحين سياسات تهدف إلى تأكيد سيادتها على القدس، والضغط على المدارس الفلسطينية لتبني المناهج الإسرائيلية. ورقة الحقائق التالية ستتناول الأدوات التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية للتأثير والسيطرة على التعليم الفلسطيني في القدس الشرقية، مع تسليط الضوء على التحديات اللوجستية والفكرية التي تتعرض لها المدارس الفلسطينية.

أصناف المدارس في القدس الشرقية

استناداً لتقرير صدر في منتصف عام 2023، فإن حوالي 110,293 طالبًا (باستثناء رياض الأطفال) يدرسون في 249 مدرسة في القدس الشرقية. وتنقسم هذه المدارس إلى ثلاث فئات رئيسية:

1- **المدارس الرسمية والمعترف بها**: تُعرف باسم "مدارس البلدية"، والتي تشرف عليها وزارة المعارف الإسرائيلية من خلال بلدية القدس (أي أن البلدية تُموّلها وتُديرها). وهناك **65 مدرسة** بحيث تُغطي احتياجات 41% من الطلاب في القدس الشرقية.

2- **المدارس المعترف بها الغير رسمية**: تحصل هذه المدارس على تمويل جزئي من وزارة المعارف الإسرائيلية وتشرف عليها "جزئياً" البلدية. هذه المدارس هي في الأساس مدارس خاصة، يتبع أغلبها للمؤسسات الكنسية أو منظمات غير ربحية، وعدد محدود من شركات القطاع الخاص. وهناك **105 مدارس** من هذه الفئة، والتي تشكل 44% من نسبة الطلاب في القدس الشرقية.

3- **المدارس غير المعترف بها**: تأسست هذه المؤسسات التعليمية قبل عام 1967، ولا تتلقى أي دعم مالي من بلدية القدس. وتقع معظم هذه المدارس **(حوالي 73 مدرسة)** تحت إدارة الأوقاف الإسلامية بينما يتم تشغيلها وتمويلها وإدارتها والإشراف عليها من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

بالإضافة الى ذلك، هناك ستة مدارس في القدس الشرقية تخضع لإدارة الأونروا. وتعمل هذه المدارس بمثابة معاهد تعليمية للاجئين الفلسطينيين. ومن المهم ذكره أن 15% فقط من الطلاب في القدس الشرقية يذهبون إلى مدارس غير معترف بها.

التحديات اللوجستيّة

إن الجانب الأكثر قلقاً في موضوع المدارس في القدس الشرقية هو سِعة الصفوف الدراسية، إذ ان معدل نموّ سكان القدس الشرقية هو 2.5% سنويا، مما يتطلب إنشاء حوالي 80 فصلاً دراسياً جديداً كل عام، مع العِلم أنّ المُخصصات الحالية بالكاد تلبي نصف هذه الحاجة.

يمكن للمدارس الخاضعة للسلطة الفلسطينية أن تستوعب حوالي 31,500 طالب، وتخدم أكثر من 45,500 طالب، مما يعني انه هناك حاجة ماسة إلى **560 صفاً دراسيًا جديدًا إضافيًا**، بالإضافة إلى 80 صفاً دراسيًا بشكل سنوي لتلبية الحاجة على مدى السنوات الخمسة المقبلة.

أحد المخاوف المقلقة هو موضوع البُنية التي تخص المدارس الغير معترف بها. فبعضُ هذه المنشئات قد بُنِيَت كمباني سكنية تم تهييئها لاحقاً للأغراض التعليمية، وغالباً ما تفتقر إلى المواصفات الضرورية التي يجب أن تمتلكها المعايير الأساسية لأي مدرسة نموذجية. فبِحسب بعض البيانات التي قدمتها مديرية تربية محافظة القدس للعام الدراسي 2020/2019، يتبين أن المساحة المخصصة لكل طالب في مدارس الأوقاف تبلغ حوالي 1.60 م^2، في حين توفر المدارس الخاصة ما متوسطه 1.52 م^2 لكل طالب. ومن الجدير ذكره أن المعايير الدولية توصي بمساحة لا تقل عن 2 م^2 لكل طالب.

ومن بين 146 مدرسة تابعة للسلطة الفلسطينية، هناك 96 مدرسة فقط مُجهّزة بمختبرات علوم بمتوسط مساحة 48.31 م^2، و121 مدرسة فقط بها مختبرات حاسوب بمتوسط مساحة 44.60 م^2. وبحسب إحصائيات 2020، تحتاج 83 مدرسة (56.85% من إجمالي المدارس) إلى تأمين 947 صنبوراً لمياه الشرب و716 دورة مياه إضافية. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج 50 مدرسة (34.25% من المدارس) إلى توفير 242 حوضًا.

وبغض النظر عن جميع العوامل التي تمت مناقشتها سابقًا، فقد أعلنت السلطات الإسرائيلية في عام 2019 عن نيتها إلغاء تصاريح مدارس الأونروا في القدس الشرقية. ومن المقرر أن يتم استبدال هذه المدارس التي تخدم حوالي 1,800 طالب بمدارس تديرها بلدية الاحتلال، بدعم من وزارة المعارف الإسرائيلية.

التحديات المنهجية والفكرية

في أعقاب حرب عام 1967، استولت السلطات الإسرائيلية على جميع المدارس العامة التاريخية منها والعريقة في القدس الشرقية وخططت لفرض مناهجها على هذه المدارس. بالمقابل، وفي عام 1971، قامت المدارس الخاصة ومدارس الأوقاف الإسلامية الملتزمة بالمنهاج الأردني بِرفض استخدام المنهاج الإسرائيلي، حيث أضربت المدارس في القدس الشرقية لمدة شهر تقريبًا، مما دفع السلطات الإسرائيلية إلى قبول استخدام المنهاج الأردني في مدارس القدس الشرقية. وقد استمر هذا الوضع حتى عام 1999 بعدما بدأت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، (وكنتيجة لاتفاقيات أوسلو)، في تطوير مناهجُها الدراسية الخاصة، والتي تتضمن رواية فلسطينية شاملة. ومن الجدير بالذكر أن هذه العملية تمت بمراقبة وإشراف المجتمع الدولي.

وفي عام 2000، بدأ الطلاب في القدس الشرقية، بالإضافة إلى الطلبة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الدراسة في المناهج الفلسطينية. وقد استمرت جميع المدارس في القدس الشرقية (بما في ذلك المدارس الواقعة تحت سلطة البلدية) في استخدام وتعليم المنهاج الفلسطيني الذي تديره وتطبعه وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حتى 2012، حيث بدأت السلطات الإسرائيلية بفرض كتب فلسطينية معدلّة على المدارس الفلسطينية التي تتلقى تمويلاً إسرائيلياً.

بالإضافة إلى ذلك، أعلنت سلطات الاحتلال في القدس أنها لن تُقدّم المِنح والدعم المالي للمدارس التي لا تستخدم الكتب المعدلة. وفي بعض الحالات، تم الإعلان عن عدم تجديد تصاريح عمل المدارس التي لا تتعاطى مع المناهج التي عدّلتها وطبعتها بلديّة الاحتلال.

فضمن عملية تعديل المنهاج الفلسطيني في القدس الشرقية، تم حذف عبارات مُحدّدة واستبدال عناوين بأخرى. وقد تم تطبيق هذه التعديلات على 54 كتاباً مدرسياً فلسطينياً، حيث بلغ عدد التعديلات فيها 689 تعديلاً. وتضمنت هذه التعديلات إزالة رموز السيادة الفلسطينية، مثل العلم الفلسطيني، والنشيد الوطني والكوفية، والإشارات إلى المدن الفلسطينية، أو الإشارة إلى المعتقلين الفلسطينيين.

لم يقتصر الأمر على ذلك، اذ انه في أيّار 2018، أصدرت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم 3790 "تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية"، والذي يقوم بتخصيص ما يقارب الـ 2.2 مليار شيكل (حوالي 630 مليون دولار أمريكي) على مدى خمس سنوات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في القدس الشرقية، بما في ذلك التعليم. ويهدف القرار إلى زيادة التحاق الفلسطينيين بالمنهاج الإسرائيلي، حيث تم تخصيص 43.4% من التمويل لمدارس القدس الشرقية التي تدرسه، مع العلم أن 20% فقط من الطلاب الفلسطينيين يذهبون إلى هذه المدارس - حسب احصائية لعام 2020 (بينما كانت النسبة 10% فقط في عام 2019).

كما يتم الترويج للمنهاج الإسرائيلي المعروف باسم "البجروت" باعتباره شرطًا أساسيًا للتعليم العالي في إسرائيل ويعزز فرص العمل في سوق العمل الإسرائيلي. وقد تم التهديد بسحب الاعتراف والتراخيص من المدارس الفلسطينية التي تستخدم المناهج غير المعدلة. لذلك يعتبر الفلسطينيين هذه التهديدات بمثابة استمرار للمحاولات المتعددة في أسرلة المدينة ومحو هويتهم وقيمهم الوطنية.

المناهج الفلسطينية في القدس الشرقيّة

إضافة إلى ما ذُكِر، فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات مؤخراً ضد المناهج الفلسطينية بعد إدانة الاتحاد الأوروبي للكتب المدرسية الفلسطينية، واتهامها بـ "التحريض" و"معاداة السامية". وقد سعت الحكومة الإسرائيلية إلى تعديل الكتب المدرسية الفلسطينية، وحذف عبارات، واستبدال بعض العناوين.

ومع ذلك، فإن أحد الإجراءات التقييدية ضد المنهاج الفلسطيني هو التحريف القسري لمواده بهدف محو أي حضور للقضية الفلسطينية في طيّات صفحاته. إن التهويد المتفشي في القدس يهدد كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية، ويهمش رواية الشعب الفلسطيني ويعرقل السعي إلى حق تقرير المصير والكرامة.

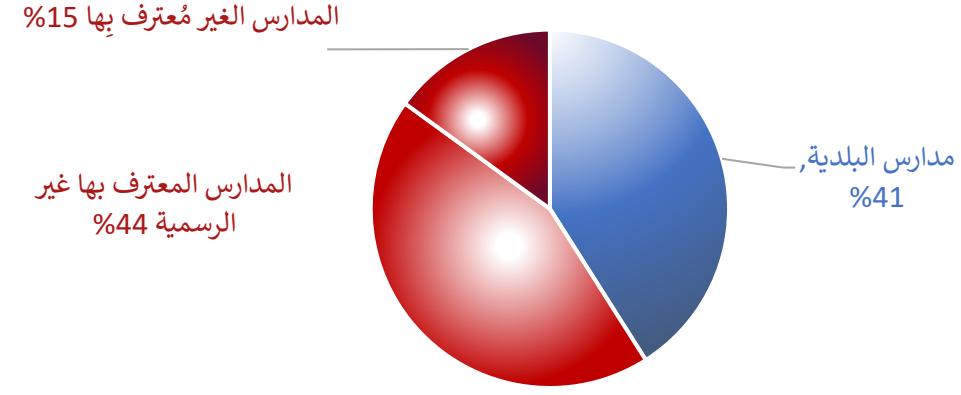

الخلاصة

في الختام، يواجه التعليم في القدس الشرقية عددًا لا يحصى من التحديات، حيث تؤثر سياسات إسرائيل على الجوانب اللوجستية والفكرية لنظام التعليم الفلسطيني. تواجه المدارس الفلسطينية المستقلة عن التمويل الإسرائيلي تحديات حقيقية لضمان بيئة صحية ومناسبة لطلابها، والقيود التي تفرضها عليها الحكومة الإسرائيلية ستدفعها إلى الانهيار. ومع ذلك، تواجه المدارس التي تتلقى تمويلًا إسرائيليًا أيضًا مشكلات تتعلق بالرقابة المكثفة وتعديل المناهج الفلسطينية، وفصل هوية الطلاب الفلسطينيين من خلال تقديم كتب لهم تمحو وجودهم وتسلخهم عن واقعهم السياسي الذي يعيشونه يومياً تحت الاحتلال الإسرائيلي. ولهذه السياسات عواقب كثيرة على هوية السكان الفلسطينيين وآفاقهم المستقبلية في المدينة، والتي ستلاحقهم على مدار سنوات.

مركز القدس لحقوق الانسان
12 شارع ابن بطوطة
القدس